

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية،
"المغايرة الثقافية أنموذجا"
(1830-1880م)

**The Efforts of the Colonial authority in destroying the components of the
Algerian national identity (1830 - 1880)
" The cultural heterogeneity as a model "**

منيرة عياد^{1*}، حمودي إبرير²

¹ مخبر الجزائر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة1(الجزائر)، mounira.ayad@univ-batna.dz

²مخبر الجزائر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة 1(الجزائر)، Hamidibrir@hotmail.com

تاريخ القبول: 2022/02/07

تاريخ الإرسال: 2021/09/18

ملخص:

اجتهد الاستعمار الفرنسي في تحطيم أهم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، وهي الثقافة العربية الإسلامية، فكان مشروعه ممنهجا وقائما على إتلاف التراث العربي الإسلامي، ونهبه من الخزائن والمكتبات، تمهيدا لطمسه، وفرض قراءة مشوهة جديدة لتاريخ وجغرافية الجزائر.

وتماشيا مع هذه السياسة، سخرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في المقابل كل إمكانياتها لفرض الثقافة اللاتينية وتجذيرها في أوساط الجزائريين، فقد سعت الى فرض اللغة الفرنسية في كل المجالات، وأسست مدارس لفرض تعليمها، مقابل منع التعليم العربي والقرآني، قصد خلق جيل جديد من الجزائريين متشبعين بالثقافة الفرنسية يسهل استلابهم فكريا وماديا.
الكلمات المفتاحية: هوية وطنية؛ ثقافة؛ سلطة استعمارية؛ تراث؛ جزائر.

Abstract

The French colonialism worked hard to destroy the most important components of the Algerian national identity, which is the Arab-Islamic culture. His project was systematic, and based on destroying the Arab-Islamic heritage and looting it from the treasuries and libraries, in preparation for its obliteration, and the imposition of a new distorted reading of the history and geography of Algeria.

In line with this policy, the French colonial authorities, on the other hand, harnessed all their capabilities to impose French culture and root it among the Algerians. The French are easy to rob them intellectually and financially

Keywords :

National Identity; culture; Colonial authority; Heritage; Algeria

1- مقدمة:

منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر، حاولوا فرض سيطرة شاملة عليها، فلم يكتفوا بغزو الأرض فقط، بل عزموا على غزو العقل أيضا، فبسطوا هيمنتهم على كل ما يرتبط بشخصية المجتمع الجزائري وكيانه، وباعتبار الثقافة العربية الإسلامية أهم مقومات الهوية الجزائرية، فقد شنت عليها السلطة الاستعمارية حربا ثقافية هدامة، من أجل تحطيم ركانزها، واستبدالها بثقافة هجينة، بإمكانها خلق وتكوين جيل متشبع بالحضارة الفرنسية وثقافتها.

لقد بذلت الإدارة الاستعمارية جهودا جبارة للقضاء على ركانز الثقافة العربية في الجزائر، كونها تتمتع برباط وثيق بالهوية الوطنية، فكان التراث العربي الإسلامي مركز اهتمام الفرنسيين، الذين عملوا على نهبه من المراكز الثقافية وإتلاف ما بقي منه، لقطع أواصر الترابط التاريخي للجزائر مع ماضيها وهويتها، بالإضافة إلى أن اللغة العربية شهدت مضايقات دائمة بمنع تعليمها والتدريس بها، واعتبارها لغة أجنبية بين أهلها، وذلك من أجل قطع الرابطة اللغوية للمجتمع الجزائري، كما وجه للتعليم العربي ضربات متتالية خلال القرن التاسع عشر، للقضاء عليه من خلال التضييق على نشاطه وهدم وتحويل مؤسساته.

ولم تكتف الإدارة الاستعمارية بهدم الأسس الثقافية التي تتميز بها الجزائر، بل عملت على فرض أسسها الثقافية المغيرة، حيث حاولت تمكين اللغة الفرنسية، من خلال جعلها لغة التعامل الرسمي والإداري، ومادة تعليمية وتواصلية بين الجزائريين، بالإضافة إلى العمل على تعزيز التعليم الفرنسي ونشره كبديل حضاري للتعليم العربي، لإخراج الجزائريين من دائرة ثقافتهم العربية الإسلامية وإدخالهم ضمن إطار ثقافي مغاير، فظل بذلك الجانب الإيديولوجي أهم واجهات صراع الجزائريين مع سلطات الاحتلال الفرنسي لنحو قرن وثلث من الزمن.

ضمن هذا المنظور، وبناء على ما سبق، فإن إشكالية الموضوع الرئيسة تدور حول طبيعة السياسات الاستعمارية الفرنسية، وجهودها لإحداث قطيعة بين الجزائريين وهويتهم؟ ومحاولة فرض ثقافة مغيرة، وهوية جديدة عليهم؟ وفق دراسة قائمة على اعتماد المنهج التاريخي والوصفي.

2- تحطيم ركانز الثقافة العربية الإسلامية للجزائر

اعتمدت السلطات الاستعمارية في تحطيم الأسس الثقافية الجزائرية على مسح الإرث التراثي الذي يربط المجتمع الجزائري بتاريخه وانتمائه، ومن جهة أخرى حاربت لغته القومية، ومنعت من تلقى تعليمه العربي الإسلامي، وفيما يأتي ذكر لهذه الجهود التي بدلتها فرنسا في سبيل تحقيق التغيير الثقافي في الجزائر.

1-2- القضاء على التراث الثقافي العربي الإسلامي

نظرا لدور التراث في الحفاظ على الهوية الوطنية، ومساهمته في ربط الشعب الجزائري بتاريخه وحضارته، فقد انتهجت السلطات الفرنسية ضده سياسة ومخططات هادفة إلى القضاء عليه، سواء بالنسبة للمراكز الثقافية، أو التراث الثقافي الموجود فيها. فحاول المستعمر الفرنسي القضاء على مراكز الثقافة العربية والحضارة الإسلامية، المتمثلة في المدارس والجوامع والزوايا التي كانت قائمة في الجزائر قبل الاحتلال، فتعرض البعض منها إلى التحويل من مؤسسات عربية إلى معاهد للثقافة الفرنسية، والبعض الآخر تم تسليمه إلى الهيئات التبشيرية التي اتخذته كمراكز لنشاطها في القضاء على العقيدة الإسلامية، أما باقي المراكز فقد هدم بدعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية (تركي، 1981، صفحة 95).

كما تعرضت الأوقاف الإسلامية إلى نفس المصير، بعد أن عمدت السلطات الفرنسية القضاء عليها بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830، باعتبارها من أهم المراكز الممولة لمختلف النشاطات الدينية والتعليمية في الجزائر (بلاح، 2006، صفحة 150).

ومن الأمثلة التي توضح فظاعة الدمار الذي تسبب فيه الاستعمار في مختلف المدن الجزائرية، مدينة عنابة، التي قبل وصول الفرنسيين إليها كان فيها حوالي 39 مدرسة تعليمية و37 مسجدا وجامعا وزاوية سيدي بن عبد الرحمن وسيدي عبد القادر، ولكن لم يبق من هذه المراكز بعد الهدم سوى 3 مدارس و15 مسجدا (ايفون، 2007، صفحة 142)، وفي مدينة قسنطينة أيضا كان يتواجد فيها قبل احتلالها عام 1837 حوالي ثمانين مدرسة، وسبعة معاهد، وثلاثمائة زاوية، لم يبق من هذه المؤسسات إلا ثلاثين مدرسة (تركي، 1981، صفحة 96)، كما كان يتواجد في الجزائر العاصمة حوالي 100 مدرسة سنة 1830، لم يبق منها سنة 1840 إلا 24 مدرسة، وأصبحت في سنة 1846 حوالي 14 مدرسة فقط (سعد الله، 1998، صفحة 24).

وتتجلى هذه السياسة في اعتراف الدوق دومال Dauk Daumal الوالي العام على الجزائر خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر بالاعتداء على مراكز الثقافة العربية في تقرير له إلى الحكومة الفرنسية، حيث قال: " تركنا في الجزائر واستولينا على المعاهد العلمية وحولناها إلى دكاكين أو ثكنات..." (تركي، 1981، صفحة 27)، وتعتبر هذه العمليات التخريبية التي مست مختلف مراكز الإشعاع الثقافي القائمة في الجزائر المبدأ الاستعماري الذي انطلقت منه السلطات الفرنسية في حربها ضد الثقافة الجزائرية، وسعيها في محو كل ما يعبر عنها ماديا ومعنويا.

وتماشيا مع سياستهم المنتهجة ضد مراكز الثقافة، فقد قام الفرنسيون بإتلاف وتدمير الكتب والمخطوطات العربية أثناء استيلائهم على المساجد والزوايا، وكان هذا مصير أغلب المؤسسات الثقافية، مثل مكتبة الأمير عبد القادر الغنية، التي أُلّف فيه الجيش الفرنسي ما تحتويه من مصادر ومؤلفات ثرية (حلوش، 2013، صفحة 43)، بالإضافة إلى العديد من الكتب

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغايرة الثقافية أنموذجا

التي تشتت بعد عمليات الاحتلال المتعددة ضد المدارس والكتاتيب، وأتلقت فيها أعداد كبيرة من المخطوطات التي كانت تستعمل كقاعدة للتدريس (ايفون، 2007، صفحة 134).

كما نهب الفرنسيون التراث العربي الإسلامي الذي وجدوه في خزائن مكتبات المدن الجزائرية الكبرى، كالمخطوطات والوثائق والكتب، فقد اعتبر احتلال مدينة قسنطينة مثلا فرصة للفرنسيين للاستيلاء على ما تحويه مكتباتها من إنتاج ثقافي متنوع، حيث كانت من أكبر المراكز الثقافية علما (عومري، 2017، صفحة 294)، وقد مثلت هذه المدن مناطق مستهدفة عسكريا وثقافيا أيضا، لما تتمتع به من زخم فكري كبير، وجب القضاء عليه وتسخيره للسلطات الاستعمارية، قبل أن يشكل مصدر قوة للجزائريين.

وقد كانت دور المخطوطات والمكتبات هي المشروع الأساسي في توجيه الفكر الاستعماري، ومحور السياسة الثقافية الفرنسية (عومري، 2017، صفحة 291)، حيث أسس الفرنسيون نواة المكتبة العمومية في الجزائر سنة 1835م، وكان الهدف من تأسيسها هو استقبال الوثائق والمخطوطات والكتب المطبوعة التي تتعلق بتاريخ الجزائر ومختلف العلوم، ولهذا سعى المشرفون عليها بجلب أكبر عدد من المخطوطات وجمعها من مختلف المؤسسات الثقافية في ربوع الوطن، سواء من الزوايا أو المكتبات الخاصة، بدليل أن هذه المكتبة كانت تحوي حوالي 700 مخطوط سنة 1845 تتناول مواضيع في علوم الدين والفقه (عومري، 2017، الصفحات 291-292).

يدخل هذا النهب المتعمد للتراث الثقافي الجزائري في نطاق محاربة الثقافة العربية، وطمس معالمها الحضارية، فقد كان ضباط الجيش الفرنسي ومن رافقهم من رجال الدين المسيحي في عمليات الغزو يهبون ما تزخر به المؤسسات الثقافية في مختلف مناطق الجزائر، ويرسلونه إلى أقاربهم في فرنسا، أو يكون مصير هذا التراث البيع لفائدة تجار الكتب الأوروبيين (تركي، 1981، الصفحات 96-97)، وهذا ما يفسر ظاهرة انتشار المخطوطات العربية في المكتبات البلدية في فرنسا (طلحي، 2005، صفحة 57)، فهربت المصادر العربية النادرة التي يجدها في مختلف المراكز الموجودة على مستوى المدن والأرياف إلى المكتبات الفرنسية والأوروبية، ولم تبق في المكتبات التي أنشأها الفرنسيون لكي لا يستفيد منها الجزائريون وتصبح مرجعا فكريا ومغذيا روحيا لهم (عومري، 2017، صفحة 299).

ويمكن القول أن أغلب المراكز الثقافية في الجزائر تعرضت إلى الهدم والتحويل من طرف الإدارة الفرنسية، أما مصير التراث الثقافي الموجود فيها فقد سعى الفرنسيون في إتلاف البعض منه، ونهب البعض الآخر، وإرساله لفائدة المكتبات الأوروبية، وهدفت هذه السياسة إلى القضاء على الروابط الثقافية التراثية بين الشعب الجزائري وهويته العربية الإسلامية، ومحو كل ما يمكنه أن يدعم هذا الانتماء الحضاري والتاريخي.

2-2- تشويه تاريخ وجغرافية الجزائر

اتبع المفكرين والساسسة الفرنسيين نفس الأسلوب في إنشاء ثقافة مغايرة في الجزائر المستعمرة، وكانت التاريخ والجغرافيا الجزائرية أهم المحطات التي توقفوا عندها، فكان لها نصيب من المشروع الثقافي المراد تنفيذه، باعتبارها تمثل أهم مقومات الهوية الوطنية، التي سعى الاستعمار منذ البداية إلى مسخها.

لهذا وجه مفكري الاحتلال ضربات إلى التاريخ الجزائري، وعملوا على إيجاد تفسيرات وأحكام متحيزة عنه، بمختلف أحداثه من العصور القديمة إلى الفترات الإسلامية. وقد كانت هذه الأحكام تتنافى مع المقومات الأساسية للجزائريين (مسعودي، 2017، صفحة 20)، ولتغيب هويتهم الحضارية، حاولوا إقناعهم بأن بلادهم لم تتمتع في تاريخها الطويل بهوية وشخصية قومية، حيث كانت تخضع للأجانب في كل مراحلها التاريخية، فبعد أن خضعت للرومان لفترة زمنية طويلة، دخلها الغزاة العرب، ثم الأتراك، كما أكدت ذلك المناهج التعليمية الفرنسية في القرن التاسع عشر، والتي شوهدت تاريخ الجزائر، حيث صورته على أنه عبارة عن سلسلة من الفتوحات المتتالية للمنطقة من طرف الغزاة الأجانب، بدءا بالفتح الروماني، والعربي، ثم الفتح التركي، وانتهاء بالفتح الفرنسي الذي يزعمون أنه يخلص الجزائريون من عصور الظلام الذي يعيشونها (تركي، 1981، صفحة 333).

وقد سخرت السلطات الفرنسية كل الإمكانيات السياسية والثقافية لتسليط الضوء على التاريخ الروماني اللاتيني في إفريقيا وربطه ثقافيا بفرنسا، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يقتفون آثار أسلافهم الرومان، ويتحركون وفقها، حيث شرعوا وجودهم تاريخيا في الجزائر بالماضي الروماني، بحكم أسبقيته على الفتح العربي الإسلامي (ريسليير، 2016، الصفحات 58-61)، فقد تعرض التاريخ الجزائري القديم الى التشويه المتعمد خلال الخمسين سنة الأولى من الاحتلال، فأزالوا الأصول الحضارية للأمة الجزائرية المتجذرة منذ القدم، ومسحوا معها مساهماتها في التطور الحضاري الإنساني، قصد ربطها بالحضارة اللاتينية، وتشريع احتلالهم للجزائر.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن التاريخ القديم للجزائر وشمال إفريقيا كان محل اهتمام العديد من المؤرخين والأساتذة الجامعيين أمثال ستيفان غزال (S. Gzell)، غوتي (Gauthier)، جورج وليام مارسي (G. W. Marcais)، إيفير (G. Yver)، جوليان (Ch. A. Julien) وغيرهم، وقد ساهم هذا الصنف في الكتابة التاريخية والإنتاج العلمي لهذه الفترة التاريخية، إلا أن هذه المساهمات كانت هادفة إلى تكريس النظرة الفرنسية التي ترى ماضي الجزائر مرتبطا بالعهد الروماني والحكم الفرنسي فقط (سعيدوني، 2009، صفحات 17-18).

فالمؤرخون الفرنسيون من خلال هذه الدراسات التاريخية تعرضوا إلى كل الموضوعات تقريبا ما عدا المجتمع الجزائري، الذي لم يسلموا بوجوده، وتعاملوا مع أفراد من منطلق السيطرة

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

والقوة، وتصوير الواقع التاريخي القديم بصورة تتماشى مع مصالح الاستعمار، وتميزه بالفراغ الحضاري الذي يفتقر الى وجود شعب متماسك، كما حصرت كتاباتهم هذه الفترة في التاريخ السياسي والعسكري للشعوب الغازية والمستعمرة للمنطقة، مغفلين بذلك تاريخ السكان الأصليين وحضارتهم، أو معرجين عليه بصورة مقتضبة (صحراوي، 2010 صفحات 122-123).

كما تعرض التاريخ الجزائري بعد الفتح الإسلامي الى التشويه والحرمان أيضا، حيث أجمعوا على أن الفترة العربية من هذا التاريخ تتميز بالانهيار والجمود والتفكك، فتكتمشت فيها الحواضر وتقلصت الأراضي، كما تجمدت الحياة الثقافية والفكرية بسبب حركات التصوف المرابطية (مسعودي، 2017، صفحة 20)، حيث اعتبرت الحقب التاريخية المتمثلة في العهود الإسلامية (من ق 7 إلى ق 19) مجرد فترات انتقالية ومراحل هامشية غير مهمة، يكتنفها الغموض و تميزها الفوضى (سعيدوني، 2009، صفحة 18).

وقد كان التعليم الفرنسي في الجزائر يحمل أبعادا حضارية وثقافية، حيث سعت من خلاله السلطة الفرنسية إلى التركيز على تاريخ وجغرافية فرنسا، وفي مقابل ذلك إهمال تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي (بلاح، 2006، صفحة 152)، وقد كانت جل الموضوعات والبرامج التعليمية المقررة في مؤسسات التعليم التابعة للسلطات الفرنسية، تعتمد فقط على تاريخ فرنسا وجغرافيتها أيضا (سعد الله، 1998، صفحة 339)، وتشمل ما يسمى بمواد الحضارة الفرنسية، التي تكون غالبية على مواد التاريخ الوطني لا من حيث العدد فقط، وإنما من حيث النفوذ والتأثير والروح العملية (سعد الله، 1998، صفحة 386).

حيث يلحق الجزائريين في حصص التاريخ أن بلادهم تسمى قديما غاليا Le Gaule وأجدادهم يسمون الغالين Les Gaulois، وتتمن هذه الدروس التاريخية الفترتان الرومانية والبيزنطية في شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، وتشوه الفترة الأخرى من العصور الإسلامية إلى العهد العثماني، باعتبار أنها تميزت بالصراع بين العرب والبربر (بلاح، 2006، صفحة 152)، واعتمادا على هذا الطرح يرى أغلب المفكرين أن تدريس التاريخ بالنسبة للشباب العربي، ينبغي أن يبدأ من القرن السابع على وجه الخصوص، لثمين الفترة القديمة من التاريخ الوطني، لأن هذا التعليم يجب أن لا يعطي للجزائريين معارف كاملة (ايفون، 2007، صفحة 81)، أما الفترة الاستعمارية فتم تصويرها على أنها جاءت لتحقيق مهمة حضارية في الجزائر، تحمل مزايا وحضارة العهد الروماني بعد انقطاع دام 12 قرنا (مسعودي، 2017، صفحة 21).

وعلى الرغم من أن بعض اللجان الفرنسية تقترح إدخال مادة تاريخ وجغرافية الجزائر في البرامج التعليمية التابعة للمدارس الاستعمارية، إلا أن الجزائريين الذين يتعلمون في المدارس الفرنسية على اختلافها، يدرسون كل شيء تقريبا، إلا تاريخ الجزائر، وتاريخ العرب والمسلمين

وحضارتهم، ففي المعاهد العربية الإسلامية مثلا يدرس تاريخ فرنسا منذ 1789م (سعد الله، 1998، صفحة 424).

حيث ركزوا في محتوى البرامج على الانتماء الأوروبي للسكان الأصليين، فيقابلون المستوى الرفيع للتطور الذي بلغه الرومان في الجزائر وشمال إفريقيا بجهل الغزاة العرب المسلمين، ووصفهم بطابعهم التخريبي (ريسليير، 2016، الصفحات 60-74)، ويقدم تاريخ فرنسا ممزوجا بالإنتاج الحضاري وبفكرة التقدم والعدالة والحرية، وما فعلته فرنسا من خير للجزائر (سعد الله، 1998، صفحة 429).

ومن جهة أخرى اهتم الفرنسيون بالنظريات الأثرية والأعمال الأنثروبولوجية التي تستند على فقه اللغة والقياس التشريحي، وتسخيرها لتشويه التاريخ الوطني، فحاولت أن تجد للأهالي أصول تاريخية خارجية المنشأ شرقية أو أوروبية أو حتى أطلنطية، وقد نشر الاستعمار الفرنسي هذا التاريخ الرسمي، الذي كان مستوحى أساسا من الاكتشافات الأثرية والأنثروبولوجية، في الكتب المدرسية والمجلات العلمية والشعبية (ريسليير، 2016، صفحة 73)، واستهدفت السوسيولوجيا الاستعمارية في هذا الموضوع جانبيين، أولهما هو التشكيك في أصل المغاربة عامة وبصفة خاصة الجزائريين، والجانب الثاني هونفي فاعليتهم الحضارية، وهذا ما يعكس طبيعة المنهجية التي يتبعها البحث العلمي الغربي، وأبعاده التي يسعى إلى تحقيقها في الدول المستعمرة (مسعودي، 2017، صفحة 21).

وإن الكتابات التاريخية التي ظهرت في الفترة ما بين 1830 و1880، والتي شوهت التاريخ الوطني شملت مذكرات شخصية وتقارير رسمية وروايات شفوية سجلها السياسيون والقادة العسكريون والحكام المدنيون، ويمثل هذا النوع من الكتابات كل من أرنو A. Arnaud، شارل فيرو Charles Féraud الذي نشط في الترجمة إلى اللغة العربية في المسائل الأهلية، وانصرف بعد 1848 للكتابة والدراسات التاريخية، ورين F. Rinn، وتروملي C. Trumelet، أوربان I. Urbain، كاريت Carette وغيرهم (سعيدوني، 2009، ص 16).

ومن بين أهم الشخصيات أيضا السياسية والعسكرية التي كان لها دور بارز في التاريخ الاستعماري وأثر في ميادين الغزو الثقافي من خلال مجال التاريخ خاصة الذين برزوا في الفترة المدروسة هو النقيب بواسوني الذي تم تعيينه مديرا لإدارة الشؤون العربية بقسنطينة آنذاك، وقد اختاره الجنرال راندون Randon ليرافق الأمير عبد القادر في منفاه شهر أبريل 1848، بالإضافة إلى الرائد سيروكا Séroka، النقيب فرديناند هيغونيت F. Hugonnet، النقيب شارل ريشارد، والجنرال دوماس Daumas (فركوس، 2015، صفحات 192-195)، إذ حاول هؤلاء بكتابتهم وأبحاثهم التاريخية تحريف التاريخ الجزائري، وتشويه بعض أحداثه وإزالة الأحداث والمحطات الأخرى، وتوجيهه لما يخدم المصالح الاستعمارية.

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

وتسعى فرنسا عن طريق هذه السياسة ومنظريها الى قطع الصلة التي تربط الجزائريين بماضيهم وماضي بلادهم ومقدساتهم، من خلال تشويه كل ما يعتزون به، حتى يتسنى لها توجيههم الى الوجهة التي تتوافق مع أهداف الاستعمار العامة في الجزائر(تركي، 1981، صفحة 117).

وان هذا التشويه الحضاري الذي اتبعته فرنسا، لم يطل تاريخ الجزائر فقط وإنما حتى جغرافيتها، التي تم توجيهها، خاصة بعد أن اعتبر الدستور الفرنسي لعام 1848م الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وعليه عمل الفرنسيون على غرس فكرة في نفوس الجزائريين، وهي أن الجزائر هي امتداد طبيعي للجنوب الفرنسي، بحكم أن البحر الأبيض المتوسط يفصل بينهما، ومن الخطأ ضم منطقة المغرب إلى منطقة المشرق العربي (مسعودي، 2017، صفحة 21)، وان هذا الطرح يعتمد على ربط القطر الجزائري بفرنسا جغرافيا، خاصة بحكم القرب بينهما في المجال المتوسطي، لإضفاء الشرعية الطبيعية للوجود الفرنسي في الجزائر، وقطع انتمائها إلى المنطقة العربية الإسلامية.

ومما سبق ذكره، نستنتج أن تاريخ وجغرافية الجزائر تعرضت إلى اضطهاد كباقي مقومات الهوية الوطنية، فثمن الاستعمار الفرنسي الفترات التاريخية الرومانية والبيزنطية التي تميزت في نظرهم بالحضارة والتطور، وفي المقابل شوهدت العصور الإسلامية، لتفشي الصراع والأزمات بين العرب والبربر، ثم بين العرب والعثمانيين.

2-3- محاربة اللغة العربية والتعليم الأهلي

إن رغبة فرنسا في فرض ثقافة مغيرة في الجزائر، لا تتحقق إلا بتحطيم الثقافة الأصلية المتوارثة بين الأجيال، لهذا سخرت إمكاناتها المختلفة من أجل القضاء على التعليم العربي الإسلامي وهياكله المادية والبشرية، ومحاربة اللغة العربية على كافة المجالات، وسنلاحظ فيما يأتي هذه الجهود التي بذلتها في هذا الشأن.

إن السياسة التعليمية التي اتبعتها الحكومة الفرنسية منذ الاحتلال ترمي إلى القضاء على الهوية الجزائرية، عن طريق محو مقوماتها الأساسية لإذابتها في المجتمع الأوروبي، وسلخها نهائيا عن انتمائها العربي الإسلامي (حلوش، 2013، صفحة 63)، وعمل الاستعمار في الجزائر في مختلف عهده خلال الخمسين سنة الأولى على محو اللغة العربية ومحاربة الثقافة الإسلامية، لأنهما تشكلان أرضية الانتماء الحضاري للشعب الجزائري، بالإضافة إلى أنهما الوصيلتان الوحيدتان اللتان تمكنان هذا الشعب من الصمود والوقوف في وجه السياسة الثقافية الفرنسية الجائرة (مسعودي، 2017، صفحة 19).

وباعتبار اللغة العربية وعاء الثقافة في الجزائر، فقد ركز الاستعمار حربه عليها، لأن القضاء عليها يسهل عملية تحطيم الثقافة العربية والشخصية الجزائرية، وتماشيا مع هذه السياسة قامت

السلطات الفرنسية بمطاردتها في كل الميادين، فأبعدت استعمالها في المؤسسات التعليمية وكذلك في التعاملات الإدارية والمعاملات الرسمية، فأصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي (تركي، 1981، صفحة 94)، كما تم حظر استعمال اللسان العربي في المجال الرسمي حظرا مطلقا، على الرغم من عروبة المنطقة وشعبها، وقد نفذ الفرنسيون هذا الأمر بكل دقة وصرامة، ومن نتيجة ذلك أن أصبح الفرد المتعلم باللغة العربية والألمى في مرتبة واحدة أمام الإدارة الفرنسية، وذلك قصد إرغام الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية لتسهيل قضاء حوائجهم المختلفة (طلحي، 2005، صفحة 51).

شنت السلطة الفرنسية حربا ضد اللغة العربية وثقافتها، حيث أغلقت في وجهها معاهد التعليم التي أنشأتها لتعليم الجزائريين، ما عدا تلك المدارس التي أنشأتها بغرض تكوين مجموعة الموظفين الذين يخدمون مصالحها (طلحي، 2005، صفحة 46)، وقد منع غلاة الاستعمار تعليمها في المدارس القليلة التي كانت موجودة، وكان حجة ذلك صعوبتها، حيث قال أحد الجزائريين المتفرنسين: "إن تعليم اللغة العربية أصعب من تعلم اللغة الفرنسية حتى بالنسبة للجزائريين" (مياي، 2016، صفحة 157)، ويعتبر هذا أحد الذرائع التي تمسكت بها فرنسا للتقليل من شأن لغة الجزائريين وإبعادهم عنها.

وان التجربة الفرنسية في الجزائر قامت على نشر وفرض اللغة الفرنسية على الجزائريين مباشرة وإلغاء العربية نهائيا، وقد افتخرت جريدة المبشر بالطريقة الجديدة في ميدان التربية والتعليم، وهي التي تقوم على منع اللغة العربية في تدريس اللغتين الفرنسية والعربية للمسلمين الجزائريين (سعد الله، 1998، صفحة 410)، حيث اعتبر الفرنسيون أن تعليم اللغة العربية بين الجزائريين وانتشارها في الوسط الجماهيري يعتبر خطرا وتهديدا لنفوذ الأوروبيين في الجزائر، فاشتدت معارضتهم لتعليمها باشتداد مطالبة الجزائريين بتعلمها، فمن غير السهل أن توافق الإدارة الفرنسية على إدراجها ضمن البرامج التعليمية حتى في المدارس الحكومية الإسلامية (حلوش، 2013، صفحة 203)، وان الاهتمام بهذه اللغة وتدريسها على شكل حلقات في التعليم الفرنسي، لم يكن سوى وسيلة للتوغل السياسي وليس لنشر الثقافة الفكرية، واعتبارها أداة اتصال مع الأهالي والعلاقات التجارية (سعد الله، 1998، صفحة 316).

ولهذا كان نصيب اللغة العربية من التعليم الفرنسي منعدما، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى محوها واعتبارها لغة أجنبية وميتة لأنها غير قادرة على مواكبة الحضارة (حلوش، 2013، صفحة 202)، حيث تعرضت إلى تحقير، يرافقه حط من القيمة الثقافية التي تحملها (ريسليير، 2016، صفحة 101)، وذلك لتحطيم مكانتها لدى الجزائريين، وإضعاف رغبتهم في تعلمها والحديث بها، ويلجئون إلى تعلم اللغة الفرنسية التي صبغها الفرنسيون بصبغة الحضارة والتقدم.

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

وإذا سمح الفرنسيون بتدريس اللغة العربية في بعض المدارس مثل المعاهد العربية الفرنسية، فإنها لا تدرس اللغة الفصحى، وإنما اللغة العربية الدارجة، ولأنها اعتبرت مادة أجنبية، فلم تدرس إلا لمدة ساعة واحدة في الأسبوع، وعلى يد أحد الفرنسيين، أما اللغة العربية الفصحى، التي يسمونها بالكلاسيكية، فتدرس مرتين أسبوعيا في الأقسام النهائية، ويتم هي الأخرى التحدث عنها وشرح مبادئها باللغة الفرنسية من قبل معلم فرنسي لتشويقها في أذهان التلاميذ (سعد الله، 1998، الصفحات 405-407). وان اهتمامهم أحيانا بتعليمها لم يكن إلا بهدف حماية مصالحيهم، إذ يمكن اعتبارها وسيلة في غاية الأهمية، من أجل إقامة علاقات مع الأهالي وما تنتجه من قدرة على التعامل معهم (De Mènerville, 1866, p.419)، لهذا كانت بعض الأطراف الفرنسية ترى أن توفير بعض الترجمات والكتب المحررة باللغة العربية الدارجة والعروض السهلة لبعض المفاهيم العامة من شأنه أن يساهم بتمهيد الطريق لحوار مثمر، يسمح بعقد صلات ثقافية بين الطرفين بطريقة أسهل وأسرع (ايفون، 2007، صفحة 63).

هذا إلى جانب أن الطابع العام للسياسة الثقافية الفرنسية ليس فقط موجه إلى محاربة اللغة العربية واستعمالها، وإنما أيضا إهمال التعليم العربي الإسلامي الخاص بالجزائريين، من أجل انقراض الجيل المعاند أو المحافظ، وظهور جيل آخر متشبع بالثقافة الفرنسية (سعد الله، 1998، صفحة 334)، فحاولت السلطة الفرنسية منذ دخولها إلى الجزائر أن تضع حدا لهذا النوع من التعليم، وذلك بتشجيع نهضة المدارس العربية الحرة (ايفون، 2007، صفحة 220).

قيدت حرية التعليم في الجزائر وخضعت إلى قوانين وتشريعات استثنائية، تفرضها الجهات الاستعمارية المختصة، التي من شأنها أن تمنع إقامة أي نوع من المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة، دون حصول القائمين عليها على تصاريح إدارية (De Mènerville, 1866, p. 363). وتم مراقبة هذه المدارس وإطارها المدرس من خلال العديد من المراسيم والقوانين، منها مرسوم 16 أفريل 1852 الذي يحدد طريقة اختيار مدرسي الكتاتيب وكيفية دفع أجورهم، وأشار إلى المبالغ المخصصة لهذه الميزانية التي ترتبط بالحكومة العامة مباشرة، كما أنشأ جهاز خاص بمراقبة المدرسين يكون تابعا لرئيس المكتب العربي (حلوش، 2013، صفحة 136).

وعملت الإدارة الفرنسية منذ الغزو على محاربة مراكز التعليم والثقافة العربية، ففضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر، فأغلقت حوالي ألف مدرسة ابتدائية وثانوية كانت متواجدة قبل الاحتلال (مياشي، 2016، صفحة 151)، كما سيطرت على المساجد والمؤسسات التعليمية الدينية، ونظرا لارتباط المجتمع بها واستحالة التخلي عنها، سعت إلى تسييرها حسب مصالحها السياسية والقضاء عليها وإزالتها (عومري، 2017، صفحة 50)، وتمهيدا لذلك عملت الإدارة الاستعمارية على تقليص نشاط هذا التعليم العربي من خلال تحويل تلاميذ الكتاتيب

والمدارس القرآنية الى المدارس العربية الفرنسية التي أنشأها، ولتحقيق هذا الغرض، أصدرت الحكومة العامة عدة مراسيم لذلك، منها مرسوم في 1859 يقضي بتحديد عدد الكتاتيب والتلاميذ الملتحقين بها من خلال قرارات ولائية في كل دائرة ومقاطعة (حلوش، 2013، صفحة 56).

وقد واصل الاستعمار بعد 1870م ضرب وحصار التعليم العربي الإسلامي بجملة من الإجراءات، من بينها تحريم وعرقلة فتح المدارس العربية ومختلف المؤسسات التعليمية الأخرى، بمقتضى عدد من القوانين والقرارات الجائرة، التي منعت عمليات تأسيس هذه المدارس، بفرض العقوبات كالحبس والنفي والتغريم (بلاح، 2006، صفحة 270)، ويتضح هذا الأمر مع الحاكم العام دوقيدون الذي توعد قائلاً: " لن أتسامح مع المدارس التي تدرس القرآن المسماة الزوايا..." (حلوش، 2013، صفحة 129)، خاصة بعد إحصاء 1871 الذي أكد على أن عدد الزوايا وما يتبعها من مؤسسات تعليمية وثقافية في كل القطر الجزائري حوالي 2000 زاوية، تشرف على تعليم وتثقيف حوالي 28 ألف تلميذ من الجزائريين (حلوش، 2013، صفحة 134).

ونتيجة هذه السياسة الاستعمارية الكارثية أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا، وهجرت الزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال، كما هاجر المعلمون إلى المناطق التي لم تصل إليها بعد القوات الفرنسية، أما الشباب الراغب في اكتساب بعض المعارف الواسعة، فانتقلوا لطلبها في تونس وطرابلس ومصر (ايفون، 2007، صفحة 137)، كما أن الحرب الثقافية الشرسة التي شنتها فرنسا ضد التعليم ومراكزه في الجزائر، أدت إلى انخفاض حصيلة التلاميذ الذين يتلقون تعليما عربيا، في نهاية القرن التاسع عشر من 650 ألف تلميذ إلى نحو 27 ألف تلميذ (بلاح، 2006، صفحة 151).

ومما سبق ذكره يمكن القول أن إدارة الاحتلال تنهت منذ البداية بأهمية التعليم العربي بالنسبة للجزائريين، وقيمة اللغة العربية وتأثيرها على تقوية الروابط التاريخية و الحفاظ على انتمائهم للمجتمع العربي الإسلامي، الذي يمثل جزءا من هويتهم، لهذا عملت على إقصاء دور تعليمهم ولغتهم الأصلية بمختلف الأساليب، وجذبهم نحو التعليم الفرنسي الاستعماري واللغة الفرنسية، كونهما سبيل للحضارة التي زعمت فرنسا نشرها في الجزائر. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي

3 - استيراد وتجذير الحضارة الفرنسية وثقافتها:

بعد محاولة القضاء على اللغة والثقافة العربية، وتضييق نشاطها ومحاصرتها، سعت السلطات الاستعمارية إلى إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محلها، من خلال فرضها على كافة المجالات، ونشرها بين أوساط الشعب الجزائري في ظل سياسة الإضعاف التي تنتهجها ضد لغته وتعليمه القومي.

3-1- فرض الفرنسية اللغوية

اعتمد المستعمر على سياسة الفرنسية حتى ينسى الجزائريين بمرور الزمن لغتهم الأصلية وثقافتهم القومية ويستبدلونها بلغة وثقافة هجينة، ويهدف جعل الجزائريين انتماء فرنسي، حتى تنقطع جميع الروابط التي تربطها ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية الإسلامية، وفصلها عن شقيقتها مشرقا ومغربا (حلوش، 2013، صفحة 63).

وقد أصر منظرو الاستعمار على أن الجزائريين لن تصبح مملكة فرنسية، إلا إذا أصبحت اللغة الفرنسية فيها لغة قومية، وهذا الأمر يتطلب نشرها بين الأهالي بالتدرج إلى أن تحل محل لغتهم العربية (تركي، 1981، صفحة 106)، وقد كان جنتي دي بوسيه هو المتصرف المدني الفرنسي سنة 1832، ويعتبر من مخططي السياسة الفرنسية في المجال التعليمي، كونه كان مسؤولا عن هذا الميدان، وفي أحد تصريحاته قال: "من المستعجل أن نمكن الأهالي من لغتنا، أكثر مما هو مستعجل أن نمكن أنفسنا من لغتهم، فالعربية لن تكون مفيدة لنا إلا من جهة علاقتنا مع الإفريقيين (الجزائريين)، أما الفرنسية بالنسبة إليهم هي المفتاح الذي به يدخلون إلى بر الأمان، فتجعلهم يعرفون كتبنا ويعترفون على أساتذتنا " (سعد الله، 1998، صفحة 328)، ولهذا اعتبرت الفرنسية غاية إيديولوجية، على الرغم من أن السلطات الاستعمارية استعملتها كأداة سياسية ضرورية لتثبيت النظام الاستعماري وتحقيق مصالحه (ريسليير، 2016، صفحة 38).

حيث تعد اللغة الفرنسية حاملا لراية فرنسا، والأداة المفضلة للتنمية في المستوطنات والغزو الأخلاقي، بحيث تسهل عملية التأثير الثقافي في شعوب المستعمرات فمشروع التوحيد اللغوي في فرنسا ومستعمراتها بالنسبة للسلطة الفرنسية هو جزء لا يتجزأ من مشروع الاندماج السياسي (عومري، 2017، صفحة 73)، حيث صرح أحد خريجي المدارس الفرنسية أنه: "عندما يتكلم الجزائريون لغتنا - اللغة الفرنسية- يصبحون نصف فرنسيين" (حلوش، 2013، صفحة 63)، وعلى الرغم من أن نشر هذه اللغة بين الشعب الجزائري سيكون ثقافيا تعليميا، إلا أنه من شأنه أن يحافظ على مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية في الجزائر، لما تتمتع به اللغة من دور حضاري يساهم في ربط المستعمرة بالسلطة الاستعمارية في شتى المجالات.

وقد أدرك الفرنسيين في وقت متقدم أن اللغة الفرنسية يجب أن تعلم بطريقة مغايرة في الجزائر، دون تخيل تكوين متنوع للمعلمين المكلفين بهذه المهمة، حيث يتم تلقين "لغة فرنسية قاعدية"، كذخيرة من الكلمات المختارة والمفهومة جيدا، وبعض أشكال الاتصال البسيطة والدقيقة، قصد إنشاء لغة فرنسية معقولة بين الجزائريين، قادرة على الفهم المتبادل (ايفون، 2007، صفحة 167)، تم الشروع في هذا التعليم للأطفال بين 2 و6 سنوات في الملاحي، وان هذه القاعات ستكون بمثابة مهد لتحضير وتمدين الأهالي، وذلك من خلال الأغاني والألعاب والتمارين

الخاصة التي يفهمها الطفل في هذا العمر، وهذا يسهل على الطفل الانفتاح على تعلم كلمات جديدة، بل على نمط حياة بأكمله (ايفون، 2007، صفحة 169).

تحمس الفرنسيون لفكرة نشر وتعليم اللغة الفرنسية للأهالي بدلا من اللغة العربية، باعتبارها أداة لغزو النفوس والقلوب (مياشي، 2016، صفحة 157)، بحيث ينجر وراء تعلم الفرنسية تعلم كل المعارف الإنسانية، وكل ما أنتجه التقدم العقلي عبر السنين، وبالنسبة إليهم هي المفتاح الذي يدخل به الأهالي إلى بر الأمان، فيتعرفون من خلالها على الكتب والمؤلفات، ومختلف العلوم والقامات الفرنسية (سعد الله، 1998، صفحة 328)، خاصة بعد أن شارك اللغويون في مهمة ترقية اللغة الفرنسية، وبواسطة التصنيف الكمي للغات، الذي تشكل فيه العائلة الهندو-أوروبية قيم السلم (ريسلير، 2016، صفحة 99)، وإن إعطاء لغة الفرنسيين قيمة علمية وحضارية، يتبعه حط من قيمة اللغة العربية كما ذكرنا سابقا، حتى يتخلى الشعب الجزائري عن لغته الأصلية التي تم تشويهها، ويسعى لتعلم اللغة الفرنسية، بمباركة السلطات الاستعمارية.

وإتباعا لهذا التفخيم الذي يتعامل به الفرنسيون مع لغتهم، تقرر تعليمها للعرب صغارا وكبارا، حيث تخصص المدرسة للصغار صباحا، والدروس المسائية للكبار، فشرع في تقديم هذا الدعم بالنسبة إلى من يتولون مناصب الشاوش والموظفين العرب والصبياحي (ايفون، 2007، صفحة 68)، ثم شمل شتى المراحل التعليمية، التي كان يتعلم فيها الطفل الجزائري مبادئ اللغة الفرنسية، الإملاء والمفردات التي تتألف منها، وتشكيل الكلمات في جمل وروابط (سعد الله، 1998، صفحة 124)، بالإضافة إلى تعليم الكتابة والقراءة، ومبادئ الحساب والنظام الشرعي للأوزان والقياسات (ايفون، 2007، صفحة 218).

وتحتل أيضا اللغة الفرنسية المجال الديني، وكل ما يتعلق بالحياة اليومية، العدالة والإدارة والسياسة، والدراسة، فهي أكثر الأدوات فعالية في إحراز تقدم لتحقيق مصالح فرنسا بالجزائر (ريسلير، 2016، الصفحات 100-101)، فبدأ الاستعمار في نشر لغته من خلال فرنسة الوثائق الإدارية، والوثائق المستخرجة من المحاكم ومعظم الوثائق المتعلقة بشؤون المسلمين (عومري، 2017، صفحة 31)، واقتصار المعاملات الإدارية والرسمية على اللغة الفرنسية وحدها (حلوش، 2013، صفحة 65).

كما أنشئ السجل المدني عام 1882 باعتباره قهرا متعمدا، يمس الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، فقد أدى إلى تزويد الجزائريين بأسماء جديدة وألقاب فرنسية، أصبحت عبئا عليهم لفترة طويلة (أجيرون، 1982، صفحة 106)، وذلك رغبة في توسيع نطاق استعمال اللغة الفرنسية، لتعم على كل المظاهر الاجتماعية التي تخص الجزائريين.

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

وتشمل هذه السياسة محاولة فرنسة المحيط الجزائري أيضا، من خلال تغيير طابع الجزائر العربي، بتغيير أسماء المدن والأحياء والقرى والشوارع والساحات، وأطلقت عليها أسماء فرنسية بالمعنى والأثر، فتحمل أسماء القادة العسكريين والحكام المدنيين الذين حاربوا الشعب الجزائري (حلوش، 2013، صفحة 64)، كما أصبحت تسمى بأسماء شخصيات ومعارك من تاريخ فرنسا المعاصرة، بهدف الرجوع الثقافي إلى الانتماء المسيحي واللاتيني لإفريقيا، فكانت التسميات تستخلص من الفرنسيين أو من أباطرة إفريقيا الرومان، مثل ساحة تيرنس Terence، شارع بليسار Bellissaire، شارع روفيقو Rovigo (ريسلير 2016، صفحة 136)، وأمثلة التسميات الفرنسية التي أطلقت على المدن الجزائرية كثيرة، مثل مدينة سكيكدة التي أطلق عليها اسم Philippeville، كما سميت مدينة البويرة باسم Coligny، وتدخل هذه التسميات ضمن جهود الإدارة الاستعمارية في طمس معالم العربية في الجزائر، وفرنسة المظاهر الاجتماعية فيها.

2-3- تعزيز التثقيف والتعليم الفرنسي

لم يكتف الاحتلال الفرنسي بغزو الأرض الجزائرية، وإنما عمل على احتلال الفكر والثقافة فيها، وذلك من خلال محاولة تحطيم أسس الوضعية الثقافية الموجودة، وغرس وضعية أخرى مغايرة لها، فاهتموا بنشر التعليم والحضارة الفرنسية، وفق برامج تخدم مصالحهم في الجزائر، اعتمادا على مدارس استعمارية ذات طابع غربي موجبة للتلاميذ الجزائريين قصد تكوينهم لصالح الاستعمار، فالمدرسة بما تحمله من برامج مناسبة هي السبيل الوحيد الذي يستطيع من خلاله الفرنسيين إعطاء مفاهيم وأفكار جديدة للشعب الجزائري، التي قد توصلهم إلى تحقيق مشروعهم الثقافي الاستعماري بشكل أسرع (Girault, 1927, p. 80).

وقد استعملت الإدارة الفرنسية المدارس كوسيلة لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في القضاء على الجزائر ثقافيا وسياسيا، فقد صرح الحاكم العام الدوق دومال في 1847 أن بناء مدرسة أحسن وأفضل من فيلق عسكري لإقرار الأمن (حلوش، 2013، صفحة 48)، حيث يرى الفرنسيون في المدرسة والتعليم الوسيلة الناجحة لتحقيق سياستهم بدعوى نشر الحضارة والتمدن، فركزت المدارس الاستعمارية في الجزائر على تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإحاقه مباشرة بفرنسا، الوطن الأم، فاحتوت برامجها التعليمية على هذه الظاهرة، من خلال بليلة أفكار الجزائريين، وتشكيكهم في أمر عربتهم وإسلامهم (حلوش، 2013، صفحة 48)، فيتماشى بذلك التعليم الذي أزدت تنفيذه في الجزائر مع روح الاستعمار التي يغذيها المستوطنون (سعد الله، 1998، صفحة 290).

وبعد الضربات القوية التي وجهت إلى التعليم العربي، شرع الاستعمار إلى محاولة نشر الرسالة الحضارية التي يزعمها، وذلك من خلال خلق تعليم فرنسي، للسيطرة على عقول وأرواح

الجزائريين، فعملت السلطات الفرنسية على إيجاد نوع من التعليم الذي يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها، ويخضع الأهالي لخدمة الأغراض الاستعمارية، لنسف المقومات الثقافية للمجتمع الجزائري والتمكين للثقافة الفرنسية (بلاح، 2006، الصفحات 149-152).

ولقد كان هذا التعليم الموجه للجزائريين منذ البداية متسما بطابع التحدي الديني واللغوي الحضاري (سعد الله، 1998، صفحة 287)، حيث كشف وزير التربية الفرنسية عن مخططاتهم الحضارية في التعليم، من خلال رسالته الى الحاكم العام الماريشال فاليه Vallé، التي يخبره فيها ان أهدافهم ليست السماح للجزائريين بالتعلم في مدارسهم، بل تحويلهم الى دعاة للحضارة الفرنسية على طريقتهم وتعليمهم (سعد الله، 1998، صفحة 333).

وبدأ الاهتمام بتأسيس تعليم خاص بالجزائريين منذ بدايات الاحتلال. فقد أرسل وزير الحرب برنار في شهر فيفري 1839 مذكرة محررة باللغة العربية إلى باريس، يتعلق موضوعها أساسا في فتح ثانوية على مستوى الميتروبول لأبناء العائلات المسلمة ميسورة الحال قصد تعليمهم الحضارة والأخلاق الفرنسية، وتلقين العلوم والمعارف للشباب الذين سيصبحون وسطاء نافعين بينهم وبين شعهم، وسيتولون مهمة إعطائهم فكرة صحيحة عن عظمة فرنسا وقوتها (ايفون، 2007، صفحة 70).

وفي عهد الجمهورية الفرنسية الثانية، اصدر وزير الحرب الفرنسي الماريشال راندون مرسوم 14 جويلية 1850 يخص تأسيس المدارس العربية الفرنسية (حلوش، 2013، صفحة 51)، فتقرر بذلك إنشاء ستة مدارس في الجزائر، برنامجها هو تعليم اللغة الفرنسية والعربية للأطفال الجزائريين، واعتمادا على إحصاء سنة 1864، كان عدد مدارس التعليم المزدوج في المناطق المدنية 18 مدرسة، يتردد عليها 700 تلميذ، وقد ارتفع العدد في 1870 الى 34 مدرسة، يتردد عليها حوالي 1.100 تلميذ (سعد الله، 1998، صفحات 334-335)،

وتعتبر هذه المدارس مكانا مناسباً لنشر الروح العصرية الأوروبية التي كانت حدثتها وفضولها كافيين لجعلها مغرية (ايفون، 2007، صفحة 255). وقد وجهت للجزائريين لقطع أو اصر انتمائهم العربي الإسلامي، حيث كان محتوى برامجها لا يتجاوز غسل المخ، وتكوين جيل مطموس الهوية، يقطع من جذوره ويتوجه إلى فرنسا (سعد الله، 1998، صفحة 285).

وأقيمت المدارس الابتدائية للتعليم المزدوج العربي الفرنسي، في العديد من المدن الجزائرية مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، البليدة ومستغانم، موجهة بالدرجة الأولى إلى الأطفال الجزائريين، وقد كانت هذه المؤسسات مجانية التعليم، يحوي برنامجها على حصص تعليمية باللغة العربية، وفي المقابل يتضمن أيضا دروس قراءة وكتابة باللغة الفرنسية (De Mènerve, 1866, pp. 67-68)، وقد أعيد تنظيم هذه المدارس من خلال قرار 2 و 11 ماي 1865، حيث ينص هذا

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

الأخير على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية (حلوش، 2013، صفحة 53-55).

وفي إطار سياسة توجيه الفكر الديني الإسلامي لخدمة مصالح الاستعمار، تم تأسيس المدارس الشرعية الثلاث، على إثر مرسوم صدر بتاريخ 30 سبتمبر 1850، الذي نص على إنشاء مدرسة عليا في كل من قسنطينة، تلمسان، المدية، وقد سميت بالمدارس الحكومية الثلاث والمدارس الرسمية، وأطلق عليها الفرنسيون اسم عربي يتمثل في تسمية المدارس Les Medersa (عومري، 2017، صفحات 49-50).

وفي هذا السياق وضع الوزير راندون Randon الهدف من تأسيس هذه المدارس الحكومية، حين قال: " من هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا" (حلوش، 2013، صفحة 59)، ولذلك يمكن القول أن كل هذه الجهود لإنشاء المدارس الابتدائية، كانت في سبيل إحكام السيطرة على الجزائر أرضا وشعبا، أكثر من رفع المستوى الثقافي والتعليمي الذي يظهرونه أحيانا من خلال الرسالة الحضارية التي تسعى فرنسا لنشرها في المنطقة.

ويتضح هذا الأمر جليا من خلال مرسوم 16 فيفري 1876 الذي أصدر في حق تلك المدارس الحكومية، ليعيد تنظيمها في قالب فرنسي أكثر، ويعكس الطابع السياسي لها، حيث يهدف الى تكوين مرشحين وموظفين للمهام الدينية والقضائية والتعليمية (حلوش، 2013، صفحة 138). وشملت عملية تنظيم تعليم الجزائريين المستوى الثانوي أيضا، فقد رأى وزير الحرب الفرنسي الماريشال فابون ضرورة تأسيس المعاهد العربية الفرنسية لنشر التعليم، فصدر مرسوم إمبراطوري في 14 مارس 1857 يقضي بتأسيس أول هذه المعاهد، التي خصصت لأبناء العائلات الكبرى والموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية، وأبناء الجنود الجزائريين والفرنسيين (حلوش، 2013، صفحة 58)، كما صدر مرسوم آخر في 16 جوان 1865، الذي يتأسس بموجبه معهدين آخرين على شاكلة الكوليج الإمبراطوري في كل من قسنطينة ووهران (عومري، 2017، صفحة 48)، وقد ركزت هذه المعاهد على الجانب الفرنسي أكثر من العربي في برامجها التعليمية التابعة لبرامج فرنسا، فكانت عربية الشكل وفرنسية المضمون (حلوش، 2013، صفحة 58).

كان هذا التعليم بمختلف مراحلہ يلحق المعارف بالفرنسية وليس بالعربية، على الرغم من أنه في بلاد شعبيها عربي، فهدف الإدارة الاستعمارية منه هو إحداث الذبذبة العقلية ومسح الهوية، حيث وجد في الأساس لخدمة الجالية الفرنسية وإذا قدم منه شيء للجزائريين، فلا يخرج عن الطابع الاستغلالي، كتخريج الإداريين والقضاة والمترجمين، أما التعليم المفيد الذي يربي ويكون

الفرد ويرفع مستواه العقلي ويضمن له الوظائف، فهو حكر على الفرنسيين (سعد الله، 1998، صفحة 302).

ومهما اختلفت تسمية هذه المؤسسات التعليمية الفرنسية، وتداخلت فيها اللجان والقرارات، فإن الهدف منها هو خدمة المدرسة الاستعمارية، وإبعاد الجزائريين عن أصولهم وتراثهم، وسلخهم عن ماضيهم، وإدخالهم في بوتقة الفرنسية، بالذبذبة في البداية والجازبية في النهاية (سعد الله، 1998، صفحة 322)، حيث تهدف هذه السياسة إلى توقيف المد الحضاري الإسلامي عن طريق المدارس، التي تعمل على تحطيم الروح المعنوية للجزائريين، بغزوهم فكريا وثقافيا (مياسي، 2016، صفحة 151).

ومنذ سنة 1865، بعد زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر، أصبحت قضية تعليم الجزائريين تتلقى نوعا من العناية والاهتمام، فقد اقترح الحاكم العام ماكماهون Mac. Mahon بموافقة مدير التربية والتعليم بالجزائر السيد دولاكروا Delacroix أن تكون البرامج التعليمية في المدارس العربية الفرنسية مشابة للمدارس في فرنسا (حلوش، 2013، صفحة 52).

ولذلك كان البرنامج الحقيقي في جميع المدارس فرنسيا، فالتلميذ يدرس اللغة الفرنسية دراسة مباشرة، ثم يتعلم الحساب والتاريخ الفرنسي والجغرافية والتاريخ الطبيعي، ومبادئ الزراعة والأخلاق، والموازين والمكاييل الفرنسية وطبقا للنظام الفرنسي (سعد الله، 1998، صفحة 423)، وهذا البرنامج الموجه للجزائريين كان يتلخص في فرنسة العقل واللسان، واستغلال الأيدي والأبدان لصالح السلطة الفرنسية، فلا يوحى بتكوين الفرد في ثقافته من أجل بلاده، أو توسيع فكره (سعد الله، 1998، صفحة 429).

حيث استخدمت البرامج التعليمية كوسيلة لتكوين جيل من الجزائريين مطموس الروح والهوية، شديد التعلق بفرنسا وثقافتها، قابل للاندماج في شعبها، حتى يساهم في استمرار الحكم الاستعماري، وتحقيق أغراضه السياسية والثقافية (بلاح، 2006، صفحة 154)، فلم تهدف المدارس التي أنشأتها فرنسا إلى منح الجزائريين ثقافة حقيقية، بل الهدف الأساسي هو إنشاء فئة فرنسية اللغة والثقافة، تخدم الاستعمار الفرنسي ليس بأبدانها فقط، وإنما بعقولها، وبذلك يسهل استيعابها في المجتمع الأوروبي (مياسي، 2016، صفحة 156).

فلم تكن تهدف هذه المدارس إلى التعليم والتثقيف بقدر ما هدفت إلى التنصير والإدماج، وإخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي ولغتهم العربية. وبذلك تلتقي في أهدافها مع الاحتلال الذي هدف هو الآخر إلى تجهيل الشعب الجزائري وإبعاده عن مبادئه وأصوله (عومري، 2017، صفحة 58)، إذ أن مصلحة المجتمع الإسلامي لم تكن ضمن أهداف هذه السياسة، وإنما الهدف هو إنشاء جيل خاضع وتابع لفرنسا يحل محل الجيل الذي قاوم وانهمزم، وبالتالي كسب جيل يخضع لهم عن طريق المدرسة والتأثير المعنوي (سعد الله، 1998، صفحة 282).

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغيرة الثقافية أنموذجا

ويتضح مما سبق، أن جل السياسيين والعسكريين الذين عينوا في الخمسين سنة الأولى من الاحتلال كانوا مهتمين بهذه السياسة التعليمية، وأصدروا عدة مراسيم وقوانين لذلك، كما أدلوا بتصريحات في مختلف المسائل المتعلقة بذلك، ومن الحكام العامين نجد المارشال فاليه، الدوق دومال، راندون، ماكماهون، دوقيدون وغيرهم ممن سعوا الى خلق نظام تعليمي وثقافي لا يخرج عن نطاق الاستغلال وتكوين فئة من الجزائريين متشبعين بالثقافة الفرنسية لغة وفكرا. وبما أن نشر الثقافة الاستعمارية تتطلب القضاء على كل الأفكار الأصلية المعادية لها، فإن السياسة التعليمية كانت تهدف منذ البداية إلى تحطيم الشخصية الوطنية للشعب الجزائري بكل أبعادها، بحيث يتم القضاء على مقوماته الأساسية، وفي المقابل نشر اللغة والثقافة الفرنسية بمختلف الوسائل (عومري، 2017، صفحة 121)، وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم أن هذا الإدماج الذي سعوا إلى تحقيقه في الجزائر عن طريق المدارس لن ينجح، طالما أن الأهالي يتعلمون اللغة الفرنسية سطحيا من خلال التعرف على الجمل والكلمات، دون أن يتمكنوا من استيعاب الأفكار التي تعبر عنها (Girault, 1927, p. 80).

وقد انتهجت فرنسا عملية التثقيف الاستعماري في الجزائر، إذ فرضت على الجزائريين ثقافة مغيرة لثقافتهم الأصلية. وهذا ما يعرف عند بعض الباحثين بالثقافة الاستنصالية، التي تقوم على اجتثاث وسائل الحوار مع الآخر، وتعمل على تصفية الثوابت الدينية والتاريخية والقيم التراثية الموجودة، وهذه السياسة نفسها التي تعاملت بها فرنسا مع الإرث الديني والتاريخي والتراثي في الجزائر، ومحاولة إحلال الثقافة الفرنسية محل العربية الإسلامية دون التزاوج بينهما (عومري، 2017، الصفحات 21-22).

إن المشروع الثقافي التي سعت إدارة الاحتلال إلى تجسيده في الجزائر، قائما أساسا على إنشاء المدرسة الاستعمارية، التي عززت من التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية، وربطت التلميذ الجزائري بالبرامج والمعارف الفرنسية، قصد إدخاله في بوتقة الفرنسية، وإبعاده عن عروبه وإسلامه.

4- خاتمة:

بذلت السلطات الاستعمارية في الجزائر جهودا مضاعفة من أجل فرض السيطرة عليها أرضا وشعبا، وسخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية من أجل تحقيق هذه الغاية، خاصة فيما يتعلق بطمس هوية الجزائريين والقضاء على خصوصياتها وملاحمها فهم. وقد شكلت الثقافة العربية الإسلامية في هذا الجانب مصدر خوف وتهديد للفرنسيين.

فحاولوا القضاء على معالم هذه الثقافة وتحطيم ركائزها، من خلال نهب وإتلاف التراث الثقافي العربي الإسلامي، الموجود في خزائن ومكتبات المساجد والزوايا، لمحو آثار التاريخ الجزائري

بمختلف محطاته، وقطع الروابط الثقافية التي كانت تجمعها مع العالم الإسلامي، كما اتخذوا من اللغة العربية موقفا عدائيا، فحاربوا تعليمها في المؤسسات التعليمية، ومنعوا استعمالها في أغلب المجالات. وموازة مع هذه السياسة، تمت محاربة التعليم العربي الإسلامي، من خلال هدم وتحويل مؤسساته، والتضييق على نشاطه.

وقد كانت سياسة التحطيم التي انتهجها الاستعمار ضد الثقافة الوطنية مشروعا لاستيراد الثقافة الفرنسية المسيحية ونشرها في الجزائر، فكانت الفرنسية من أكثر السياسات المنتهجة لإنجاح هذا المشروع، حيث عملوا على نشر اللغة الفرنسية في شتى المجالات، بدءا بالإدارة والمحيط إلى المظاهر الاجتماعية، بالإضافة إلى التأسيس للتعليم الفرنسي، عن طريق المدارس الاستعمارية بمختلف التسميات، ولكن بنفس الأهداف، والتي اشتملت على برامج هادفة إلى غسل مخ الجزائريين، وتوجيههم إلى التعلم والتثقف بالفرنسية، مبتعدين بذلك عن ثقافتهم الأصلية، التي جعلها الاستعمار محط جهل وتخلف، غير قادرة على مواكبة الحضارة التي زعمت فرنسا نشرها في الجزائر.

ويعد موضوع المغايرة الثقافية التي عمل الاستعمار الفرنسي عليها في الجزائر، من المواضيع التي يجب أن تحظى بعناية الباحثين والطلبة، حيث مثلت أحد أهم أوجه الصراع الذي كان بين الجزائريين والفرنسيين، فلا تزال هذه المسألة بحاجة إلى معرفة تفصيلها، فيمكن أن تفتح آفاق جديدة للبحث التاريخي الأنثروبولوجي، تتعلق بمحاولة نشر وفرض الثقافة الأوروبية على مختلف الأصعدة في حياة المجتمع الجزائري، التي تتعارض في كثير من الأحيان مع مبادئ الدين الإسلامي. ومدى نجاح الجهود الفرنسية في تحقيق هذا المشروع الثقافي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- 1- إبراهيم، مياسي (2016). مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962. الجزائر: دار هومة.
- 2- أبو القاسم، سعد الله (1998). تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء الثالث. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 3- بشير، بلال (2006). تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989. الجزائر: دار المعرفة.
- 4- تيران، ايفون (2007). المجاهبات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880. الجزائر: دار القصبه للنشر.
- 5- رابح، توكي (1981). التعليم القومي والشخصية الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 6- سعاد، طلحي (2005). وسائل المشروع الثقافي الاستعماري في القضاء على الهوية الوطنية سياسة الفرنسية ومحاربة اللغة العربية أنموذجا، مجلة المعيار. 5(10).

جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية (1830-1880م) المغايرة الثقافية أنموذجا

- 7- شارل روبير، أجبرون (1982). *تاريخ الجزائر المعاصرة*. تر. عيسى عصفور. بيروت: دار منشورات عويدات.
- 8- صالح، فركوس (2015). *الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي الى غاية الاستقلال (814 ق.م – 1962م)*. الجزائر: المعارف للطباعة.
- 9- عبد الحميد، عومري (2017). *الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة جيلالي ليابس: سيدي بلعباس.
- 10- عبد القادر، حلوش (2013). *سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر*. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 11- عبد القادر، صحراوي (2010). *تاريخ الجزائر في القديم من خلال كتابات ستيفان قزال*. مجلة الحوار المتوسطي. (1)2.
- 12- كيميل، ريسليو (2016). *السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962*. تر. نذير طيار. د.م: دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني.
- 13- مجيد، مسعودي (2017). *سياسة فرنسا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر*. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم. (5)2.
- 14- ناصر الدين، سعيدوني (2009). *دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني*. الجزائر: دار البصائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 15-Arthur, Girault (1927). *Principes de colonisation et de législation coloniale*. Paris: ED. Recueil, Se Reil.
- 16-M. P, De Mènerville (1866). *Dictionnaire de la législation Algérienne 1830-1860*. Paris: E, Thunot, et Cie.